Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذا الوصف من أبي أحمد العسكري (ـ ٣٨٢ هـ)، ضمن حديثه عن «بلاغتي العرب والعجم» والتفضيل بينهما، وهو بهذا يؤصل ثلاثة مستويات في البلاغة: **الأول المساواة**: وهي أن تكون الألفاظ على قَدْر المعاني، وهذه قضية أسلوبية، ولا يحكمها معيار، بل كثرة المدارسة، والتمرس بأساليب عالية، سبب من أسباب معرفة تلك المساواة. ولهذا على كثرة ما حدّ هذا المصطلح من البلاغيين، والأدباء، والنقاد، لم نستطع أنْ نقطع بحدود، أو نقول، هذه رسوم لا تُجاوز، بل هناك معالم تُستلهم، ويُنتفع بها، والدليل على ذلك أن تفسير «المساواة» من شخص إلى آخر تتوافق في جوهرها، وتتنوع في أمثلتها وشواهدها. وتوجيهها، وشرحها[٣٠]. وتتفاوت قيمتها من عصر إلى عصر، حسب الإطار الاجتماعي، والنفسي، والمعرفي، والحضاري. وحسب الأذواق، واختلاف التّوجهات والاهتمامات.

والثاني الإشارة: حتى تكون الإشارة باباً من أبواب التوافق البلاغي، لا بدّ من بداية معرفية عند المنشيء، أو المتقنن، ونهاية لهذا التركيب المنقول من المنشيء إلى المتلقي، حتى يكون الأثر المنقول في طرفين بين المنشيء، والمتلقي، وإلّا انعدمت قيمة الإشارة في التوصيل والايصال، والتوضيح، والتأثير، والنقل، والإفادة.

والثالث: التبديل: إذا لم يكن هناك بدٌّ من هذا التبديل، وهو اختيار، وترتيب، اختيار لكلمة دون غيرها، أو لعبارة دون أخرى، وترتيب، لكلمة، أو عبارة، في تقديم أو تأخير، أو تعريف، أو تنكير، إلى غير ذلك مما يؤدي إلى تنوع في المعنى، واختلاف في الطريقة.

ولا يكون أيّ مذهب في المساواة، أو الإشارة، أو التبديل، ذا تأثير، ومعدوداً من البلاغة، إلّا إذا تطلّبه الموقف، واتصل بهواتف النفس، وطوابع العصر، ومرتكزات الحياة بوجوهها المتنوعة. وهذا ما أشار إليه البلاغيون من:

---

٣٠ ـ يُنظر شروح التلخيص، طبع / عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٩٣٧م.